العلاقة بين الاستراتيجية و بعض المفاهيم الأخرى:

حتى يتسنى لنا تحديد موضوع الاستراتيجية و علاقتها ببعض المفاهيم التي قد تبدو مشابهة بشكل أكثر وضوحا ارتأينا تناول المفاهيم التالية:

أ- **العلاقة بين الاستراتيجية و السياسة:** إذ كانت السياسة هي النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للمجتمع أو لأحد قطاعاته فإن الاستراتيجية هي عملية اختبار الوسائل و تحديد البدائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، و التي تتضمن توقيت العمليات و تفاصيل أساليب الإنجاز و مكان التنفيذ، و حجم و نوع الموارد المادية و البشرية اللازمة لإنجازها، و أشكال المتابعة و المراقبة اللازمة فالسياسة هي مجال تحديد الأهداف بحيث تندرج الاستراتيجية في إطارها و تكمل على إنجازها، و إن كان الفكر الاستراتيجي يساهم في تحديد الأهداف و ذلك من خلال المعلومات و التحليلات و الدراسات التي يقدمها الخبراء و الفنيون للسياسي، و التي يأخذها رجل السياسة بعين الاعتبار و تشكل أحد المدخلات التي تؤثر على تفكريه عند اتخاذ قراره بتحديد الأهداف، و ماهي الوسائل التي يراد توظيفها و مع ذلك ينبغي التأكيد على أن الاختيار بين الأهداف هو مهمة السياسي و ليس الاستراتيجي، و يحدد "Raymond Aron" العلاقة بين السياسي و الاستراتيجي بقوله: " أن الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسية، و أن الاستراتيجية تهتم بالوسائل، فتحديد الأهداف و إن كانت الاستراتيجية مسؤولة عن إنجازها، إلا أنها وظيفة السياسي، اما الاستراتيجي يتحدد مسؤوليته في تحريك و تعبئة الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، دون أن تذهب إلى تحديد ما هي المصلحة القومية في موقف ما، و هكذا فإن خضوع الاستراتيجي للسياسة هو أحد المبادئ الأساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي"[1].

[1] - John Granett, **strategies studies and its Assemptions, in Contemporary Strategy**, london, garoom Helmeted 1987, p5.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، أن هذا التميز ينبغي أن لا يصرف انتباهنا إلى ان السياسي لا يتمتع بقدرة على التفكير الاستراتيجي، فهناك الكثير من القادة و الزعماء السياسيين يتمتعون بعقلية استراتيجية مبدعة و خلاقة.

ب- العلاقة بين الاستراتيجية و العلاقات الدولية: قد يعتقد البعض أنه استنادا إلى مفهوم الاستراتيجية و بالتركيز على عامل القوة العسكرية يسهل التمييز بين الدراسات الاستراتيجية و العلاقات الدولية فإذا كانت الدراسات الاستراتيجية تهتم بالجانب العسكري للعلاقات الدولية، فإن هذه الأخيرة أوسع من ذلك، فإلى جانب الميدان العسكري فهي تشمل على الجوانب الاقتصادية السياسية الاجتماعية و الثقافية، و في هذه الحالة يمكننا أن ننظر إلى الدراسات الاستراتيجية كموضوعا فرعيا متخصصا كما هو الشأن مثالا بالنسبة للقانون الدولي، أو الدراسات الاقتصادية، في إطار العلاقات الدولية ككل، غلا أن هذه نظرة بسيطة و لا تساعدنا في التمييز بين الموضوعية بشكل بارز، فإشكالية هذه النظرة تتمثل في كون الاستراتيجية تشتمل بحد ذاتها على جملة من العناصر الجوهرية التي لا يمكن فصلها عن ميادين أخرى للنسق الدولي كالسياسة و الاقتصاد، إن هذا الترابط يجعل من الاستراتيجية موضوعا مكملا للعلاقات الدولية بدلا من كونه موضوعا مستقلا بحد ذاته.

قد يذهب البعض مثلا إلى التفكير في أن الحرب كموضوع علمي أكاديمي يتصل بالدراسات الاستراتيجية، و بالتالي فهو اختصاص يهم الاستراتيجيين العسكريين فقط.

صحيح أن التهديد بالقوة تحت ما يسمى بنظرية الردع Deterrence Theory و حتى اللجوء إلى استعمالها قد يحمل اعتبارات أخرى غير عسكرية، قد تكون إيديولوجية و اقتصادية مثلا، و لهذا فإن الدراسات التي تهتم بتفسير أسباب الحرب و طرق احتوائها تعتمد على الأدوات السياسية و الاقتصادية للنسق الدولي في تحليلها، و عليه يمكننا أن نستنتج أنه يصعب دراسة أسباب الحروب و طرق احتوائها دون التعرض إلى مختلف الميادين التي تكون موضوع العلاقات الدولية ككل.

إضافة إلى ذلك قد يعتقد البعض أن فكرة الأمن القومي التي تخص الاستراتيجيين العسكريين بالدرجة الأولى قد تفرض على الدولة اللجوء إلى استعمال القوة حماية استقلالها و سيادتها، لكن الدولة لا تدافع عن نفسها عن طريق توظيف القوة العسكرية فحسب، حيث بإمكان الدولة اعتماد وسائل أخرى غير عسكرية كالدبلوماسية و الاقتصادية مثلا.

كذلك فكرة الأحلاف التي تدخل هي الأخرى في دائرة اختصاص الاستراتيجية، و التي تعد أحد السمات الرئيسية في ظل الأزمات العسكرية الدولية على وجه الخصوص (مثل ما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى و الثانية)، تشتمل كذلك على أهداف أخرى غير عسكرية سياسية و اقتصادية.

من جهة أخرى فإذا كانت الاستراتيجية تترجم طبيعة العلاقة بين القوة العسكرية و السياسية، فلقد ذهب بعض المفكرين إلى تحديد تخصص كل من الاستراتيجي و السياسي كما أسلفنا، أي أن الاستراتيجي هو الذي يصنع أو يوفر القوة العسكرية لخدمة المصلحة الوطنية، لكنه لا يحدد ماهية هذه المصلحة، فهذا من اختصاص السياسي إلا أنه و في نظر عدد من المختصين هذا غير صحيح، و لا يجب أن تكون، و في هذا الصدد يقول Henery Kissinger: << الفصل بين الاستراتيجية و السياسة لا يمكن أن يتم إلا على حساب الإثنين معا، هذا يؤدي إلى جعل القوة العسكرية معادلة للاستخدامات المطلقة للقوة، و يربط الدبلوماسية بالجوانب المرنة، و نظرا لأن المشاكل الكبرى للسياسة الوطنية (الاقتصادية، السياسية، العسكرية و التقنية) تتداخل يتوجب علينا التخلي عن فكرة الاقتراحات العسكرية البحتة >>.[2]

و كخلاصة لموقع الدراسات الاستراتيجية من العلاقات الدولية نستنتج ما يلي:

1- من حيث وحدة التحليل : فهي تركز على الدولة كوحدة للتحليل، أي التحليل الكلي.

2- من حيث المنطلقات الفلسفية: تستمد أغلب أفكارها من المدرسة الواقعية.

3- طبيعة التنظير: تدخل ضمن إطار النظريات التكوينية، لاحتوائها على جزء من التنبؤ.

---

[2] - بلقاسم بومهدي، **مرجع سابق**، ص 270.

ج- العلاقة بين الاستراتيجية و التكتيك: يعرف التكتيك بأنه: << مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الاستراتيجي، و عندما يؤدي استخدام أداة الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات التي تتخذ الإعداد مثل هذا العمل و تنفيذ تشكل ما يسمى التكتيك، فالاستراتيجية هي السياق الفكري للقادة السياسيين، أما التكتيك فهو كيفية تطبيق الخطط و العمليات و هي من اختصاص القادة الميدانيين، لكن يبدو هذا الفصل بين الاستراتيجية و التكتيك نظريا سهل، بينما يتعذر ذلك في الأمثلة العملية نظرن لتشابكهما و تأثير كل واحد منهما على الآخر، و من الصعوبة بماكن تقدير لحظة انتهاء الحركة الاستراتيجية و بداية الحركة التكتيكية، إذ لا يختلف أحدهما عن الآخر إلا في المستوى، و يشمل التكتيك مدى المعركة.

و إذا كان التكتيك هو تطبيق الاستراتيجية على مستوى أدنى فإن الاستراتيجية نفسها هي تطبيق الاستراتيجية العليا على مستوى أدنى، و ما الاستراتيجية العليا سوى السياسة التي تقود مسير الحرب، و يمكن التفريق بينهما و بين السياسة التي تحدد الحرب.[3]

مستويات الاستراتيجية: إن المدرسة الأمريكية تستخدم مستويات عديدة بتسميات مختلفة أحيانا عن التسميات المستخدمة في الكتابات الأوروبية، فيطلقون على الاستراتيجية العليا تسميات تدل على تقسيمها إلى مستويات عديدة مثل الاستراتيجية القومية Nation Strategy، و استراتيجية الأمن القومي National Security Strategy، ثم تأتي استراتيجية الحرب War strategy، و بعدها الاستراتيجية العسكرية Military Stratgy، و أخيرا الاستراتيجية الميدانية Operational Strategy، نلاحظ أن الأصناف الأربعة تستعمل في مكان تقترب كثيرا من بعضها، إلى حد أنه يصعب احيانا التمييز بينهما كمفاهيم تحليلية، أما الفرنسيين فقد استعملوا أحيانا تعبير الاستراتيجية الشاملة La strategie Global و الاستراتيجية العليا Haute strategie، و الاستراتيجية العملياتية Strategie Operationnelle.

---

[3] - علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية (الظاهرة و العلم- الدبلوماسية و الاستراتيجية)**، عمان، دار الشروق 2004، ص 87.

بصفة عامة يمكن ان نميز بين المستويات الآتية في الاستراتيجية.

1- **الاستراتيجية الشاملة:** و هي تهتم بكل قطاعات الدولة و هدفها خدمة السياسة الوطنية في إيجاد المكانة اللائقة بالدولة و تحسينها في النظام الدولي و تحسينها في النظام الدولي من خلال تنمية قطاعاتها المختلفة.

2- **استراتيجية الأمن القومي:** و هدفها تنسيق الوقة القومية (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية و إعلامية) لتحقيق الأهداف التي تساهم في الأمن القومي.

3- **الاستراتيجية العليا:** و هدفها: هو تنسيق كل موارد الأمة، أو مجموعة من الأمم لتحقيق الهدف السياسي من الحرب.

4- **الاستراتيجية العسكرية القومية:** و هدفها تطوير مفاهيم استراتيجية متكاملة و سبل العمل المواجهة لتحقيق أهداف السياسة الأمنية و الاستراتيجية باستعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها.

5- **الاستراتيجية التطبيقية أو الميدانية:** و هي الاستراتيجية التي تحدد الطريقة التي تستعمل بها القوة العسكرية في الحرب لتحقيق أهداف استراتيجية تساهم في تحقيق أهداف الحرب.

هذه المستويات الخمسة قد تختلف تسمياتها، و قد تتداخل فيما بينها أحيانا، و أهم من هذا أنها تبرز الطبيعة المرنة لمفهوم الاستراتيجية و قدرته على التمدد[4].

[4] - حسين سنطوح، **مرجع سابق**، ص 61.